

لائحة أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

تجاه مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تاریخ 24-5-2024م

رقم 2024-2

تم اعتمادها في اجتماع مجلس الإدارة



المادة (1): المقدمة

تهدف هذه اللائحة إلى تحديد أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة جمعية نواة الريادة الأهلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان التزام الجمعية بالأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية، وبما يتوافق مع أفضل الممارسات المحلية والدولية ذات الصلة.

المادة (2): مسؤوليات مجلس الإدارة

أولاً: وضع السياسات والإجراءات

يتعين على مجلس الإدارة اعتماد سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يضمن تطبيقها على جميع أنشطة الجمعية، ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري لتواكب أي تعديلات نظامية أو تنظيمية.

ثانياً: الإشراف والرقابة

يتحمل المجلس مسؤولية الإشراف العام على تنفيذ السياسات المعتمدة ومتابعة الالتزام بها من قبل الإدارات التنفيذية، مع التأكد من كفاءة وفاعلية الإجراءات الرقابية الداخلية.

ثالثاً: تحديد وتقييم المخاطر

يقوم المجلس بتحديد وتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب في أنشطة الجمعية، والعمل على اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة للحد من تلك المخاطر وفق نهج قائم على المخاطر (Risk-Based Approach).

رابعاً: تعيين مسؤول الامتثال

يعتمد المجلس تعيين مسؤول امتثال مختص يتولى تنفيذ سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومتابعة التقارير الدورية، وإعداد البلاغات الالزمة عند الاشتباه، ورفعها وفق الأنظمة المعتمدة.

خامساً: المراقبة والإبلاغ

يضمن المجلس وجود نظام رقابي فعال لرصد ومتابعة جميع العمليات المالية، مع وضع آلية واضحة للإبلاغ الفوري عن أي معاملات مشبوهة للجهات الرسمية المختصة، بما يتوافق مع نظام مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية.

سادساً: التدريب والتوعية

يعمل المجلس على ضمان تنفيذ برامج تدريبية دورية لجميع العاملين والتطوعين لتعزيز الوعي بسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكيفية التعرف على العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها بسرية تامة.

سابعاً: التعاون مع الجهات الرسمية

يتحمل المجلس مسؤولية التأكيد من تعاون الجمعية الكامل مع الجهات التنظيمية والرقابية المختصة، وتقديم المعلومات والتقارير المطلوبة في الوقت المحدد.

ثامناً: المراجعة الداخلية والتدقيق

يكلف المجلس جهة مراجعة داخلية أو خارجية مستقلة بإجراء تقييمات دورية للتأكد من الالتزام الكامل بسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

المادة (3): المسائلة والعقوبات

يُعد أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين نظامياً عن أي تقصير أو إهمال في تطبيق أو متابعة سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويُعرض ذلك الجمعية وأعضاءها للمساءلة القانونية والتنظيمية وفق الأنظمة ذات العلاقة.

المادة (4): المراجعة والتحديث

يحتفظ مجلس الإدارة بحق مراجعة هذه اللائحة وتحديثها كلما دعت الحاجة، أو عند صدور تعليمات جديدة من الجهات الرقابية أو تغيير المتطلبات النظامية، على أن يتم اعتماد التعديلات في محضر رسمي من مجلس الإدارة.